# صوت البحرين

**Voice of Bahrain**
*BM Box 6135, London WC1N 3XX*
**Email**: info@vob.org,
**Web Site:** www.vob.org
العدد 312 يناير 2009 محرم 1430

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

## يد الله فوق أيديهم
## المواطنون سوف يحيون موسم العاشوراء بروح التصدي للظلم والاستبداد والاستيطان

يطل موسم العاشوراء على المؤمنين المجاهدين هذا العام وهم يتقمصون رداء الحسين ويواجهون النظام اليزيدي القائم على اساس الملك التوارثي وقمع الأحرار وهتك الحرمات. انه موسم الشهادة التي ترسم دماؤها مستقبل الحرية بألوان قانية، بدأت تسيل في كربلاء وتواصلت عبر القرون حتى وصلت الى جزيرة معذبة وسط الخليج، احتلها الغزاة وعمدوا للتنكيل بأهلها بدون حياء او انسانية. هؤلاء العابثون بأمن أهل البحرين وحقوقهم وكرامتهم، بدأوا المشهد الأخير من مسرحياتهم بجر الشيخ المرحوم عبد الأمير الجمري وقد جيء به من زنزانات التعذيب أمام يزيد الخليفي، ليعلن الطاغية بداية الحرب الشاملة ليس ضد الأحرار فحسب، بل ضد التاريخ والثقافة والهوية لهذا الشعب المظلوم. عشرة أعوام متواصلة من الاستبداد والظلم كانت واضحة المعالم منذ ايامها الاولى لمن أراد ان ينظر الى الواقع بعينين بصيرتين. وما المسرحية الاخيرة، الفاشلة في اخراجها ومضمونها، الا حلقة أخرى كانت متوقعة وسوف تتكرر ما دام هذا النظام الطاغوتي المجرم جاثما على صدو هذا الشعب والوطن، وبيديه سيفه الذي يقطر من دماء الشهداء والأحرار، يهدف لحز رأسه بعد ان أثخن جسده بالجراحات. فما أشبه الليلة بالبارحة، ومن عاش حوادث العقود الثلاثة الماضية بوعي وبصيرة يشاهد بوضوح تفصيلات المشهد، فيبكي تارة، ويلملم جراحه أخرى ليجدد عزمه على مواجهة هذا الظلم الذي لن تستقر اوضاع الناس الا باقتلاعه. سيف القتلة مسلط على الأبرياء، يقتلون وينهبون، ويخادعون الله ورسوله والمؤمنين، وما يخدعون الا انفسهم ولكنهم لا يشعرون. لقد شربوا نخب الاستكبار والاستعلاء حتى الثمالة، فأني لهم ان يفيقوا وقد ارتدا لباس الشيطان، فأصبح سفك الدماء وتعذيب الأحرار وقتل الابرياء عادتهم. يخطيء من يعتقد ان النظام الاموي سقط بسقوط مروان الحمار، فما أكثر الحمير الذين أعقبوه وساروا على أثره واقتدوا بأفعاله.

انهم يتحدثون اليوم عن "خلية ارهابية تهدف لقلب نظام الحكم بالقوة" فما أسخفهم، وأتفه أكذوبتهم، وأوهى منطقهم. بضعة شباب في عمر الزهور يخططون لقلب نظام الحكم. أليس ذلك اعترافا من هؤلاء المجرمين بان نظامهم أوهن من بيت العنكبوت حتى يتمكن هؤلاء الفتية من الاطاحة به؟ اذا كان هؤلاء الطغاة يعتقدون ان هؤلاء الفتية هم وحدهم الذين يتمنون سقوط هذا النظام، فانهم مخطئون، فهل هناك من ابناء البحرين من لا يدعو ربه ليلا ونهارا بان ينهي هذا العهد الاسود الذي تطاول رموزه واستبدوا وأمعنوا في الظلم والاجرام؟ هل هناك حر في ارض اوال لا يطمح في قيام نظام حر يشارك في اختيار أفراده، ويشارك في صنع القرارات التي تهمه وشعبه؟ هل هناك بحراني حر واحد يقبل بالتحالف الخليفي – الصهيوني الى الحد الذي تتزامن فيه اعتداءاتهم على الاحرار في البحرين وفلسطين؟ وهل هي صدفة ان يتم الاعلان عن اكتشاف "مخطط لقلب نظام الحكم" مع بدء العدوان الصهيوني على أهالي غزة المظلومين؟ ما الفرق الغزاويين والبحرانيين؟ أليسوا جميعا ضحية الاحتلال الاجنبي لاراضيهم؟ أليسوا جميعا يواجهون جريمة التوطين وجرائم المستوطنين بحقهم من اعتداءات وقتل وتنكيل وتشريد؟ وما الوثيقة التي نشرت في الملتقيات المحلية مؤخرا حول التعليمات الصادرة عن العائلة الخليفية الى الشركات التي تقدم عطاءات لوزارة الكهرباء، بتجاهل مشروع مقاطعة "اسرائيل" الا مؤشر واحد على التحالف الخليفي – الصهيوني الشرير الذي يحتل الارض ويمارس الاستيطان ويفتعل الاباطيل ويكيل التهم لكل من يحمل في نفسه ذرة من الكرامة والشرف برفض الاحتلال و الاستبداد والحكم التوارثي المقيت. لقد فشل الصهاينة في اعتداءاتهم على لبنان، وسيفشون بعون الله في عدوانهم الغاشم على غزة، وسيفشل الخليفيون في سياساتهم الاحتلالية وسياساتهم الاستيطانية ونمط حكمهم الاستبدادي، فهل سيكونون بمنأى عن السنن الالهية في المجتمعات والامم؟

البحرانيون يستذكرون الجرائم الاموية بحق الحسين وأصحابه، فيخرجون في مواكبهم

**التتمة صفحة ( 8)**

* صنف تقرير مجلة "الإيكونومست" البريطانية بشأن مؤشر الديمقراطية للعام 2008 مملكة البحرين في المرتبة 130 من بين 167 دولة خضعت للبحث والتقصي، واعتبر التقرير البحرين ضمن الدول التي تسودها "الأنظمة المتسلطة"، إذ حازت البحرين على درجات منخفضة في الأبعاد القياسية التي اعتمدها التقرير وهي: العملية الانتخابية والتعددية، الأداء الحكومي، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، والحريات العامة. وهذه المقاييس الرئيسية المستخدمة في تحديد مرتبة كل دولة في المؤشر الديمقراطي أعطت مرتبة متوقعة برغم اساليب التطبيل والتضليل السلطوية. وقال التقرير المصاحب لمؤشر الديمقراطية 2008 :إن نتائج التقصي والبحث أكدت أنه وبعد موجة انتشار الديمقراطية في التسعينيات، فإن الأعوام الأخيرة شهدت تراجعاً في الدمقرطة على مستوى العالم، وبمقارنة النتائج بين مؤشري العامين 2006 و2008، فإنه لم يُحرز أي تقدم في الديمقراطية خلالهما، بل على العكس اذ تم تسجيل تراجعات وإحباطات في مناطق متعددة في العالم.

* أوقفت السلطات القطرية عضو اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب عبدالغني الخنجر ومنعته من دخول أراضيها قبل أن يتم ترحيله إلى البحرين مساءً. وكان الخنجر قد وصل إلى قطر على متن رحلة للخطوط الجوية القطرية حيث أوقف أثناء استكمال معاملات الجواز وتم تصويره وأخذ بصماته قبل أن تعلمه السلطات أنه سوف يرحل بعد أن تمت مصادرة جوازه. الخنجر قال " أنه تفاجأ بالإجراءات التي اتخذت ضده وخاصة أنه كان يقيم في قطر لمدة عامين أثناء فترة التسعينيات وأنه يقوم بزيارات متعددة لقطر منذ فترة ولم يلاق أي منع. وبحسب ما أفادته السلطات القطرية عند استفساره عن سبب منعه أوضحت سلطات المطار أن هناك قائمة أمنية جديدة تم تعميمها على دول الخليج للممنوعين من دخول تلك الدول بدون الكشف عن الجهة التي عممت تلك القائمة" .

* أيّدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية العقوبات المقررة لخمسة متهمين في قضية أحداث ديسمبر/ كانون الأول للعام 2007، إذ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، ونطق قاضي المحكمة بمنطوق الحكم في ظل غياب المتهمين وحضور محاميهم. وعن أسباب وحيثيات الحكم، قالت المحكمة أنها أرجعت حكمها المؤيد لحكم محكمة درجة أولى إلى عدم اطمئنانها لأقوال شهود النفي الذين استمعت إليهم المحكمة بعد أن تقدمت بهم هيئة الدفاع عن المتهمين، في حين اطمأنت المحكمة إلى أقوال رجال الشرطة الذين أدلوا بشهاداتهم بشأن الواقعة أمام النيابة العامة. »أما عن القرص الممغنط الذي يحتوي تصويراً بالفيديو، والمقدم للمحكمة من قبل هيئة الدفاع التي دفعت فيه مدعية تعرّض المتهمين للتعذيب، إذ بدى فيه أحد المتهمين يرتدي ملابس داخلية بعد انتهاء التحقيق معه في النيابة العامة في ظل برودة الطقس آنذاك، فقد علقت المحكمة أن الشخص الظاهر في الفيديو قد يكون غير المتهم.«

* داهمت فرق الموت التابعة لجهاز الأمن الوطني في ساعات الفجر من ليلة عيد الشهداء 17 ديسمبر ، واعتقلت العشرات من الشباب ، وبعد أسبوع خرج وزير الداخلية بقوله أنه تم اكتشاف " خلية إرهابية " تنوي القيام بتفجيرات بواسطة عبوات ناسفة تدربت عليها في وهم "يعترفون" بمخططهم وآثار التعذيب والتعب واضحة عليهم. وقدم المحامون طلبا باحالتهم الى طبيب شرعي لفحص آثار التعذيب.

# اكبر فضيحة لانتهاك سير العدالة في البحرين وملاحقة الناشطين

يعبر مركز حقوق الإنسان عن قلقه البالغ لسلامة 14 من المواطنين البحرينيين الذين تم اعتقالهم منذ 15 ديسمبر الجاري، حيث تم احتجازهم بشكل انفرادي منعزل ولم يسمح لهم حتى الآن بالاستشارة القانونية أو بلقاء أهاليهم مما يجعلهم عرضة للتعذيب وسوء المعاملة بغرض إجبارهم على الإدلاء باعترافات ربما تكون مخالفة للحقيقة، وهو ما ورد في قضايا معظم المعتقلين الذين أطلق سراحهم أو قدموا للمحاكمة منذ تصاعد التوتر الأمني في ديسمبر 2007.

وتأتي حملة الاعتقالات الأخيرة ضمن سلسلة متتالية من موجات الاعتقال تضمنت العشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين باللجان المطلبية المختلفة في المناطق الشيعية التي تزايدت فيها أعمال التظاهر والاحتجاج ضد البطالة وتدني الأجور وسياسة التمييز الطائفي وفي منع أبناء الشيعة من العمل في بعض مؤسسات الدولة وتهميشهم في جميع أوجه الحياة السياسية والاقتصادية، إلى جانب القمع المنظم الذي تمارسه المؤسسة الحاكمة ضد الاحتجاجات السلمية والذي تقوم به قوات الأمن الخاصة المشكلة من جنسيات أجنبية.وقد أقدمت السلطات البحرينية على انتهاك بالغ لحق المتهم في البراءة حتى تثبت إدانته، وتدخلت بشكل فاضح في سير القضاء، وعمدت إلى إدانة المتهمين أمام الرأي العام المحلي والدولي قبل تقديمهم للمحاكمة. فبعد أن حذرت النيابة العامة المحامين وطلبت منهم الامتناع عن الإدلاء بأية معلومات عن سير التحقيق في قضية المواطنين الذين تم اعتقالهم خلال ديسمبر الجاري، فوجئ المواطنون في البحرين أمس الاثنين 28 ديسمبر، بشريط فيديو مسجل بثته قناة التلفزيون الحكومية تحت عنوان: "صفقة خاسرة مع الإرهاب: إحباط مخطط إرهابي في مملكة البحرين". وقد علّق عضو هيئة الدفاع عن المتهمين المحامي محمد أحمد على موضوع البث بالقول: »إن سلوك الدولة المتمثل في إذاعة ونشر اعترافات المتهمين على شاشة التلفزيون، هو سلوك لا تقوم به دولة تحترم النظام القضائي وتحترم دستورها والمبادئ الواردة فيه، كما أنها توحي بأن الدولة لا تحترم ولا تقيم أي وزن للقوانين التي تسنها بنفسها، ودليلي على ما أقول نص المادة 245 من قانون العقوبات

وقد تضمن شريط الفيديو مقدمة عاطفية وبخلفية موسيقية مؤثرة تصف المعتقلين بالمجرمين والإرهابيين والآثمين، وتمجد في قوات الأمن "المتفانين و"ذوي المقدرة الفائقة" والذين كشفوا "المخطط الإرهابي الخطير". بعد ذلك تم بث تصوير مركب بالفيديو يظهر عدد من الذين تم اعتقالهم منذ 16 ديسمبر الجاري وهم يدينون انفسهم بالمشاركة في "مخطط إرهابي". ويوجهون الاتهام بالتحريض لشخصيات سياسية معارضة، ويوصمون المؤسسات الدينية لأبناء الطائفة الشيعية بأنها أماكن للتحريض على العنف والإرهاب. وكان تسجيل الاعترافات مصحوبا بموسيقى تصويرية تشبه تلك التي يتم استخدامها في أفلام الرعب. وفيما تم التحدث عن تفجيرات وأعمال إرهابية بالغة الخطورة، اقتصر ماتم عرضه من الأدوات التي كانت ستستخدم في ذلك المخطط على كمية من المسامير وعدد من الكرات الحديدة الصغيرة وثلاث علب معدنية قيل بأنها كانت ستستخدم في صناعة المتفجرات.وأثناء بث الاعترافات الصوتية كان التلفزيون يبث صورا حية لإحداث شغب ومصادمات ليس لها علاقة مباشرة بالمتهمين أنفسهم. حيث كانت بعض تلك المشاهد من مقتبسة من احداث الشغب بشارع المعارض عام 2001 والتي قام بها مجموعة من الهوليكنز من حرق وتكسير في ليلة رأس السنة، كذلك تم بث لقطات لأحداث الاحتجاجات الشعبية أمام السفارة الأمريكية في سنة 2002 والتي جاءت بعد مقتل الطفل محمد الدرة على يد القوات الاسرائلية، كما تم بث الكثير من الأعمال الاحتجاجية وأحداث الشغب المستمرة والمتصاعدة في السنوات الأخيرة، والمرتبطة بسياسة الحكومة في الظلم والتمييز الطائفي ضد الشيعة والقمع المستمر لأبناء القرى والحرمان من العمل والسكن. وكان من بين المعتقلين، الذين تم عرضهم على شاشة التلفزيون العضو السابق في "لجنة العاطلين ومتدني الأجر" حسن علي فتيل "الساري"، والذي ظهر على شاشة التلفزيون وهو في حالة هزال وشرود غير طبيعية ليقدم ما يسمى بالاعتراف ضد نفسه، وليذكر بشكل ليس له علاقة بسياق "الاعتراف" الذي أدلى به بأن عبدالهادي الخواجة، الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان، كان قد نصح العاطلين عام 2006 على القيام باعتصامات، دون أن يظهر في شريط الفيديو ما يبرر إقحام اسم الخواجة في ما سمي بانه اعترافات مرتبطة باعمال عنف كانت ستقع في ديسمبر 2008.

كما تم محاولة توجيه الاتهام لبعض من رموز المعارضة في أنهم قاموا بتحريض هؤلاء الشباب وحثهم على ما قاموا به، ومن بين تلك الأسماء الأستاذ حسن مشيمع رئيس حركة حق المعارضة وابنه على مشيمع اللاجئ السياسي في بريطانيا والدكتور عبد الجليل السنكيس رئيس وحدة حقوق الإنسان بنفس الحركة والسيد عبد الرؤوف الشايب الرئيس السابق للجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب والشيخ محمد حبيب المقداد وهو خطيب معروف بآرائه الصريحة المعارضة لسياسات الحكومة وخصوصا فيما يتصل بالاعتقالات وقمع الحريات. ويخشى مركز البحرين لحقوق الإنسان بأن فبركة هذه الاعترافات وزج أسماء مدافعين عن حقوق الانسان أو رموز معارضين للحكومة ربما يكون تهيئة لاعتقالهم. كما يخشى المركز بأن تصوير دورا العبادة لأبناء الشيعة وكأنها أوكارا للتحريض ربما يكون مقدمة لضرب أي تحرك للمعارضة في أيام عاشورا القادمة.

المعتقلين الآخرين الذي تم عرض "اعترافاتهم" المسجلة بالفيديو، محمد سلمان يوسف ( 29 سنة) من قرية الدية ، أحمد يوسف السميع (26 سنة ) من قرية السنابس ، فتحي مكي جاسم ، محمد جميل طاهر (22سنة ) من قرية السنابس، على جميل طاهر ( 28 سنة ) من قرية السنابس ،حسن علي فتيل (27 سنة ) من قرية سار ،محمد خليل إبراهيم ( 28 سنة ) من قرية جبلة حبشي ،محمد عبد الله عبد الحسين ( 32 سنة ) من قرية جدحفص ،محمد جعفر عيسى، ياسين علي مشيمع (21 ) من قرية الديه. وهم في الغالب من الشباب الذين سبق ان تم اعتقالهم وهم اطفال صغار ضمن إجراءات امن الدولة في احداث التي جرت في منتصف التسعينيات وقد جاء في "الاعترافات" بانهم شاركوا في المسيرات والاعتصامات والأعمال الاحتجاجية التي تخللها العنف مثل حرق الإطارات وقذف الأحجار على رجال الامن. وقال بعضهم بانهم قد شاركوا في احد المزارع في سوريا في التدرب على استخدام العنف لمدة ثلاثة ايام وانهم مرتبطون بزميل لهم هو حاليا لاجئ سياسي في المملكة المتحدة. وكانت حكومة البحرين تحاول منذ مدة إقناع السلطات البريطانية بعدم توفير الملجأ للناشطين والمعارضين البحرينيين بحجة انهم متورطون في التحريض على العنف. وربما يكون بث برنامج "الاعترافات" يخدم ذلك الغرض. ومن بين المعتقلين الذين وردت أسمائهم في ذات القضية ولكن لم يتم عرضهم على شاشة التلفزيون، حسن جاسم محمد، الذي اعتقل يوم 18 ديسمبر 2008 وهو ذات اليوم الذي كان ينسق فيه لإقامة احتفال بمناسبة الذكرى السنوية لوفاة شقيقه الناشط علي جاسم محمد الذي توفي في 17 ديسمبر 2007 على يد قوات الأمن الخاصة أثناء مشاركته في مسيرة للمطالبة بالحقيقة والإنصاف لضحايا التعذيب. والجدير بالذكر انه بالرغم الاضطرابات التي نشأة نتيجة وفاة علي جاسم ورغم جميع الوعود التي أعلنت عنها الحكومة، فلم يتم حتى الآن إجراء أي تحقيق في ظروف وفاة الشاب والتداعيات التي تلت ذلك ومنها اعتقال العشرات من المواطنين بعضهم لا زال معرضا لأحكام مشددة بالسجن بعد محاكمات تفتقد معايير المحاكمة العادلة. ومن بين المعتقلين والذي لا يعلم مصيره حتى الآن، عبد الرضا حسن الصفار( 36 سنة) قرية الماحوز والذي عرف بنشاطه في تنظيم الفعاليات والاعتصامات السلمية المتعلقة بلجان أهالي المعتقلين، وكذلك عرف دوره البارز في جمع التوقيعات في العرائض الشعبية التي كانت تطالب بالاصلاح الدستوري والسياسي.

وحتى وقت قريب دأبت أجهزة الأمن في البحرين على اختلاق الحوادث الأمنية الوهمية أو المبالغة فيما يحدث من أعمال احتجاج أو "شغب" على خلفية الظروف والاحتقان الأمني والسياسي الذي تمر به البلاد نتيجة الملفات السياسية العالقة الأخرى. وقد قامت حكومة البحرين في السابق ولعدة مرات في تصوير بعض الأعمال الاحتجاجية وكأنها مخططات إرهابية وبثت أفلام الفيديو الممنتجة لتدعم اتهاماتها وأخر تلك الأفلام ما عرضته امام لجنة مناهضة التعذيب التابعة إلى الأمم المتحدة في سنة 2005 ، وكان مركز البحرين لحقوق الإنسان قد حصل على نسخة منه تم بثها لاحقا في ندوة عامة. وتحدثت حكومة البحرين أيضا عن خلايا ارهابية ومعسكرات للإرهاب، إلا إنها أخفقت في تقديم أي دلائل تدعم تلك المزاعم والادعاءات. وفي العام 2006م، كانت قد ادعت بأنها اكتشفت مخطط إرهابي ومعسكر تدريبي لتدريب الإرهابيين في قرية بني جمرة، و تبين فيما بعد بأنها رواية كاذبة، بل أصبحت هذه القضية محل تندر وتعليقات ساخرة عند الصحافة والشارع البحريني.

**مركز البحرين لحقوق الإنسان**

## ندوة اللوردات :
# ملفات انتهاك حقوق الإنسان والتجنيس والتمميز

في حضور لافت من قبل الإعلامين وممثلي بعض منظمات حقوق الإنسان وعدد من المهتمين عقدت المعارضة البحرانية ندوتها السنوية في إحدى قاعات مجلس اللوردات تحت رعاية اللورد إيفبري ومشاركة كل من الأستاذ حسن مشيمع الأمين العام لحركة الحريات والديمقراطية "حق" و "ريتشجرد" أمريكي وعضو جمعية الأمريكيين من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية في البحرين كما شارك أيضا الناشط الحقوقي والنقابي المهندس عباس العمران ممثلاً عن لجنة الشهداء وضحايا التعذيب وبالنيابة عن الناشط الحقوقي ورئيس جمعية البحرين الشبابية لحقوق الإنسان محمد المسقطي.

وقد تحدث الأستاذ حسن مشيمع عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين بشكل عام موضحا للحضور أرهاب النظام الخليفي الذي لا يفرق بين طفل وشاب أو بين إمرأة وشيخ حيث تكمم الأفواه المنادية بالحرية وكرامة الإنسان وتخنق القرى وتحاصر لمنع أي تظاهرة سلمية، كما عرض مقطع فيديوا قصير يظهر قوات المرتزقة المسلحة مقنعين وهم باللباس المدني وبأعداد كبيرة يمارسون القمع والإرهاب والإعتداءات العشوائية التي لم تسلم منها حتى السيارات المتوقفة في ساحات المواجهة. وقد ركز الأستاذ حسن مشيمع في حديثه عن الإستيطان الممنهج الذي تمارسه قبيلة آل خليفه وإحلال المرتزقة مكان المواطنين و الأوضاع المعيشية للشعب " سنة وشيعة" التي تزداد سوء يوما بعد يوم وحذر من أن تكون هناك حرب أهلية أو عرقية جراء ما يحدث وذكر بعض الأحداث الأخيرة التي وقع فيها عراك عنيف بين مرتزقة مجنسين والمواطنين.

بعد ذلك ألقى المدير التنفيذي لجمعية الأمريكيين من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية في البحرين " ريتشرد بلو" الذي عرف فيها نفسه وتكلم عن نشاط الجمعية التي بذلت جهود كبيرة في تواصلها مع مجلس الكونجرس حتى عقدت الندوة مؤخرا هناك، ومن المفترض أن يتحرك مجلس الكونجرس في الضغط على النظام الخليفي فيما يتعلق بهذه القضية الخطيرة إلى جانب القضايا الأخرى. هذا وأشاد بالحراك الحيوي لدى شعب البحرين والمعارضة وقال إن طريق النضال والحرية شائك وطويل ويتطلب التضحيات والصبر وهذا ما تمارسه المعارضة وحتما سيكون النصر حليفها إذا إستمرت في ذات المشوار.

وفي كلمة الناشط الحقوقي والنقابي المهندس عباس العمران تطرق فيها لعدة قضايا وقد بدأ كلمته بالنيابة عن رئيس جمعية شباب حقوق الإنسان الناشط محمد المسقطي والذي تماطلت السفارة البريطانية في إعطاءه تأشيرة السفر إلى لندن للمشاركة في الندوة وإستياء عدد من المنظمات الحقوقية من هذا الموقف ... وبعد ذلك تكلم عن ملف الشهداء وضحايا التعذيب الذين ما زالوا يطالبون بالقصاص من القتله والمجرمين الذين يحميهم النظام حيث يعتبر النظام حمايتهم من حمايته، ولذلك فإن الساحة في البحرين في صراع محتدم إلى أن ترفرف راية الحرية خفاقه في سمائه.

هذا وقد أجرت قناة الجزيرة لقاءات مع المشاركين إلى جانب قناة العالم وغيرها بعد تغطيتهم للندوة كما كانت هناك مداخلة لممثلة المنظمة الإسلامية لحقوق الإنسان إضافة إلى مداخلة الدكتور سعيد الشهابي التي بين فيها أن التمييز في البحرين بين كل ما هو خليفي وما هو معارض حتى ولو كان غير مسلم وأستشهد بذلك على حركة حق التي تتكون من خليط بين سنة وشيعة وليبراليين و أشار كذلك إلى الأزمة الدستورية التي ألغى فيها النظام الوجود الشعبي من المشاركة والتي سلب فيها شرعيته إذ صيغ الدستور بإرادة منفردة .

# اعتصام المعارضة البحرانية في لندن أمام فندق " الدورشستر"

تخليدا لذكرى شهداء الوطن، تزامناً مع إحتفال ما يسمى بعيد الجلوس، حيث ردد المعتصمون الشعارات المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين ووقف التعذيب إضافة إلى الشعارات التي تندد بالإحتلال الخليفي وسياساته القمعية ضد شعب البحرين.

وقد كان الإعتصام محل إهتمام المارة والكثير ممن حضر إحتفال عيد آل خليفه إذ تم إطلاعهم على وضع البحرين وجرائم الإحتلال الخليفي عبر توزيع بعض المنشورات بهذا الشأن.

هذا وقد قام ثلاثة من أبناء البحرين بالدخول لمكان الحفل على أنهم من المدعويين والمشاركين وفي غفلة من الحراس ومرتزقة النظام قام الناشط موسى عبد علي بالصراخ في وجوه المرتزقة وأمام المشاركين في صالة الإحتفال بالفندق قائلاً أن نظام آل خليفة نظام محتل يقتل الأحرار ويعذب الأبرياء و.. لم يكمل كلامه إذ حاول المرتزقه إحتواء الموقف وبان عليهم الحرج والإرتباك الشديدين، كما بانت علامات الدهشة في وجوه الحاضرين من الذين تواجدوا هناك، وقد قدمت الشرطه طالبة من الأخ موسى عبد علي وبكل إحترام مغادرة الفندق والإلتحاق بالمعتصمين في الخارج، وفي نفس الأثناء تعرف المرتزقة أيضا على الناشط الكبير حسين عبد الله وحاولوا كذلك إخراجه قبل أن يتسبب لهم في إحراج أكبر منه إلا أنهم بهذا الأمر أوضحوا بما لا يدع مجال للشك أن البحرين بلد غير هادىء وبه ما به من ظلم وجور خصوصا بعد الموقف الذي رأوه والصور التي إطلعوا عليها من خلال المنشورات الموزعه إضافة إلى الشعارات التي كانت تتردد على مسامعهم من حناجر المعتصمين.

# موانع الاستقرار السياسي في البحرين

حالتان في بلدين عضوين بمجلس التعاون الخليجي، تعكسان وضعين مختلفين تماما برغم ما يبدو من تماثل التجربة السياسية في كل منهما. فبرغم حالة الشد والجذب بين الحكومة واعضاء مجلس الامة في الكويت، فمن الصعب القول بوجود اضطراب أمني في ذلك البلد ينطلق على خلفية هذا الاضطراب السياسي.

وما تقديم الحكومة استقالتها مؤخرا الا أحد وجوه الاضطراب السياسي، ليس بين الحكومة والمواطنين، بل بين اجنحة داخل العائلة الحاكمة تسعى لتصفية حساباتها من خلال اروقة مجلس الامة. الازمة الاخيرة بدأت بحملة من بعض النواب ضد رئيس الوزراء بسبب السماح لعالم دين، هو السيد علي الفالي، بدخول البلاد، واتهامه بالقاء خطب مثيرة للجدل. وبرغم مغادرته البلاد، فقد استمر الضغط على رئيس الوزراء حتى قدم استقالته التي قبلها الامير الشيخ صباح الاحمد الصباح بعد اسبوع من تقديمها. ولا يتوقع هذه المرة حل مجلس الامة واجراء انتخابات جديدة كما حدث في وقت سابق من هذا العام. الاضطراب السياسي هذا يعكس امرا مهما وهو حيوية الممارسة البرلمانية في ذلك البلد، والمساحة النسبية لاعضاء مجلس الامة للتحرك والمناورة، بما في ذلك استجواب الوزراء. وبرغم جمود التجربة البرلمانية الكويتية، فانها تبقى الأكثر تطورا في منطقة الخليج. فالسجال السياسي يعكس ديناميكية سياسية وليس اضطرابا امنيا بين الشعب والحكم. اما التجربة الاخرى المناقضة فهي تجربة البحرين التي لا تحتوي على سجال سياسي ذي معنى سواء في أروقة مجلس الشورى (بشقيه المعين والمنتخب) ام في جلساته التي تجري وفق ضوابط صارمة لا توفر مناخا ملائما لحوار حر او مشاركة في صنع اي قرار سياسي.

التوتر الأمني في هذا البلد الخليجي الصغيرلم يتوقف منذ عقود، وتسعى العائلة الحاكمة لاحتوائه او الحد من آثاره باصدار قوانين امنية صارمة. ومنها قانون التجمعات (الذي يخضع حق التجمع الذي ينص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان لحزمة من القوانين الصارمة ولا يسمح به الا ضمن ما تسمح به السلطات)، وقانون المولوتوف (الذي يفرض عقوبات قاسية ضد من يدان بامتلاك زجاجة مولوتوف او استعمالها بعقوبات تصل في بعض الحالات الى الاعدام)، وقانون الصحافة (الذي يتضمن بنودا تجرم امتلاك منشورات تعارض الحكومة، وتصل في بعض الحالات الى الاعدام). هذا بالاضافة الى القانون رقم 56 للعام 2002 الذي يوفر حصانة لمرتكبي جرائم التعذيب. هذه القوانين لا تعكس وضعا سياسيا 'ديمقراطيا' كما تشيعه وسائل الاعلام المحلية، بل تؤكد حالة من الاضطراب الامني الناجم عن احتقان سياسي تاريخي، يجعل البحرين متميزة عن بقية دول مجلس التعاون الاخرى جملة وتفصيلا. وحيث بدأت المقارنة مع الكويت، فمن الاجدر حصر المقارنة مع ذلك البلد نظرا لوجود تجربتين انتخابيتين لديهما. فمثلا، برغم العلاقات الحميمة بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية التي تدخلت بقواتها في ازمة الاجتياح العراقي في الفترة 1990-1991، فان أحدا من المسؤولين لم يجرؤ على القيام باتصالات مع مسؤولي الكيان الاسرائيلي. السبب ان هناك رقابة قوية من اعضاء مجلس الامة الذين سيحاسبون بشدة من يقوم بذلك. ففي الكويت نزعة قوية ضد التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، وفيها قامت لجنة مقاومة التطبيع التي لا تعرف اسباب تراجع عملها وأنشطتها في العامين الاخيرين. هذه اللجنة تدعو لمنع التطبيع مع قوات الاحتلال، وقد عقدت مؤتمرات عديدة لترسيخ فكرة المقاطعة لمنع تمييع الموقفين العربي والاسلامي تجاه 'اسرائيل'. هناك اذن رقابة شعبية من خلال مجلس الامة على السلطة التنفيذية، وبالتالي لم يعلن عن اتصالات مع رموز الكيان الاسرائيلي. بينما قامت حكومة البحرين باتصالات عديدة مع رموز الاحتلال الاسرائيلي، اهمها لقاء ولي العهد قبل بضع سنوات مع شمعون بيريز على هامش القمة الاقتصادية في دافوس، ولقاء الحاكم، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، قبل عامين مع بيريز ايضا. وقبل بضعة اسابيع دعا وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، لتجمع شرق - اوسطي يضم 'اسرائيل' ايضا. وقبل بضعة ايام عقد المؤتمر الخامس للامن الاقليمي في المنامة بحضور مسؤولين اسرائيليين، وكرر وزير الخارجية دعوته لمنظومة امن اقليمية تشارك فيها 'اسرائيل'. ولم تحدث ردة فعل من اعضاء مجلس الشورى (بشقيه المعين والمنتخب) على تلك الاقتراحات والتصريحات، ربما لاعتقادهم ان الاتصالات مع 'اسرائيل' من الصلاحيات السيادية للعائلة الحاكمة، وليس من شأنهم كاعضاء في تلك المجالس. وقبل بضعة اعوام قررت الحكومة غلق مكتب المقاطعة مع 'اسرائيل' في المنامة في خطوة فهمت انها خطوة اخرى على طريق التطبيع مع الكيان الاسرائيلي. ، ولم يتخذ مجلس الشورى (بشقيه المعين والمنتخب) موقفا جادا ضد تلك الخطوة. وفي الاسابيع الاخيرة، اضاف الشيخ حمد خطوات اضافية لمشروع التطبيع مع الصهاينة، فاجتمع بالجالية اليهودية في نيويورك، واعلن عن تجنيس عدد من افرادها، بدعوى انهم كانوا مواطنين بحرينيين سابقا. وكان قرار آخر قد اتخذ سابقا بتعيين مواطنة يهودية سفيرة للبحرين في واشنطن. مثل هذه القرارات والاجراءات لا يمكن ان يتم العمل بها في الكويت نظرا لوجود رقابة ومحاسبة من قبل اعضاء مجلس الامة.

الاضطراب الامني في البحرين ظاهرة لم تتوقف الا فترات محدودة منذ انطلاق حركة المعارضة الاصلاحية في العشرينات من القرن الماضي. وبعد مضي اكثر من ثمانية عقود ما تزال مسيرة المعارضة متواصلة نظرا لغياب الاصلاح السياسي الذي تنشده.

ومن اهم ما تطالب به إخضاع النظام السياسي لدستور يكتبه ابناء البحرين بالمشاركة مع. فليس منطقيا ان يكتب الدستور من قبل احد طرفي المعادلة (العائلة الحاكمة) بدون ان يكون للشعب رأي في بنوده. فالنظام السياسي في اي بلد انما تحدده مواد الدستور، ولذلك فالخلاف حول الدستور يصبح خلافا حول النظام السياسي، ومن يطالب باسقاط الدستور او تعديله يجد نفسه في مواجهة مع النظام السياسي. ولا تعتبر المطالبة بتغيير الدستور (ومعه النظام السياسي الذي يحكم البلد) جريمة خصوصا اذا كان ذلك النظام قائما على غير ارادة الشعب، وبدون ان يجرى استفتاء شعبي حول الدستور.

وعلى مدى عمرها الطويل، جعلت المعارضة البحرينية أهم أهدافها كتابة دستور ثابت للبلاد ينظم العمل السياسي فيها، ويخضع الحاكمين والمحكومين للقوانين القائمة على اساس بنود ا لدستور. وهذا ما لم يتم في البحرين. وكانت هناك فرصة مناسبة لمنع استمرار الاحتقان السياسي والامني بعد رحيل الامير السابق في 1999، اذ كان الحاكم الحالي، الشيخ حمد، قادرا على احتواء الوضع باعادة العمل بدستور البلاد السابق او الشروع في اعداد دستور جديد بمشاركة ممثلين عن الشعب يتم اختيارهم عبر انتخابات مماثلة للانتخابات التي أجريت في 1972. وحيث لم يحدث ذلك، بل فرض على البلاد دستور جديد كتبه الخبير المصري، رمزي الشاعر، ووضع حيز التنفيذ بقرار منفرد من الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، فقد تواصل الاحتقان السياسي على مدى السنوات السبع الاخيرة. وبعد اخلاء السجون من المعارضين السياسيين، اعيد فتحها في العامين الماضيين، وعادت الاتهامات بممارسة التعذيب والاعتقال التعسفي وغياب حكم القانون. فقبل خمسة اعوام مثلا، لم تكن هناك بيانات او تصريحات سلبية حول البحرين صادرة عن منظمات حقوق الانسان، ولكن تغير الوضع الآن، وأصبحت المنظمات الحقوقية الدولية اكثر اهتماما بالوضع الداخلي البحريني، وصدرت بيانات تشجب سوء معاملة السجناء وممارسة التعذيب من قبل منظمات مثل 'هيومن رايتس ووتش'، والمادة 19 وأيفكس وغيرها.

الوضع البحريني الى اين؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه المهتمون بشأن المنطقة، من سياسيين وباحثين واعلاميين. فالبحرين تختلف عن بقية دول الخليج، تاريخيا وثقافيا واقتصاديا، ولديها معارضة تاريخية لم تتوقف منذ عقود. ولعلها البلد الخليجي الوحيد (ربما مع السعودية) الذي تحوي معتقلاته عشرات السجناء السياسيين، والمتهم بانتهاكات حقوق الانسان. هذه المعارضة تتصاعد برغم القمع الذي تواجهه، والقوانين الصارمة التي شرعت في السنوات الاخيرة ضمن محاولات احتواء الوضع العام وردع المعارضين عن نشاطهم. وفي الشهر الماضي فاجأ وزير الداخلية البحريني الرأي العام باطلاق تصريحات بتجريم من ينقل القضايا السياسية الى الخارج، او يتحدث الى برلمانات العالم حول الوضع الداخلي في البلاد. وهناك عدد من الامور المرتبطة بهذا الشأن. اولها ان هناك اعدادا متزايدة من النشطاء السياسيين تقدموا بطلب اللجوء السياسي في الدول الغربية ودول جنوب شرق آسيا. وقد منح عدد منهم حق اللجوء في الولايات المتحدة وبريطانيا. وثانيها: ان قوى المعارضة في الخارج طورت اساليب عملها، واستطاعت مخاطبة جهات سياسية وحقوقية لم تستطع الوصول اليها من قبل،

**التتمة صفحة 4**

## موانع الاستقرار
تتمه ص 4

ونظمت مؤتمرات صحافية وندوات واعتصامات في واشنطن ولندن، بشكل ازعج السلطات البحرينية بشكل كبير. ثالثها: ان الملفات السياسية العالقة التي تضغط على العلاقة بين الحكومة والمعارضة، ازدادت توسعا في الاعوام الخمسة الاخيرة، لسببين اساسيين: اولهما تصاعد مدخولات النفط من جهة وعدم انعكاس ذلك على انماط التطوير الاقتصادي والمعاشي للمواطنين، وثانيهما توزيع الاراضي التي تم استصلاحها بردم المناطق الساحلية، على الافراد المتنفذين، في الوقت الذي يعاني فيه المواطنون من شحة السكن وغلاء اسعار العقار بشكل جنوني. واذا كانت الاوضاع السياسية عاجزة احيانا عن تحريك المواطنين سياسيا، فان التداعي الاقتصادي عامل أكثر ارتباطا بالنمط المعيشي للناس، وبالتالي تعمقت حالة المفاصلة السياسية بين المواطنين والحكم، واصبح الوضع اكثر استقطابا وخطرا على الاوضاع الامنية في البلاد.

وبملاحظة التطورات الامنية والسياسية المذكورة، فمن غير المتوقع هدوء الاوضاع أو تلاشي المعارضة ما لم تحدث تطورات ايجابية على عدد من الأصعدة. اولها اعادة النظر في نمط النظام السياسي، والسعي لكتابة دستور دائم للبلاد يحظى بموافقة الاغلبية من المواطنين بدون ان تكون هناك اساليب ضغط او اكراه او تشويش. ثانيها: وضع الخطوط العامة لمشروع مصالحة وطنية شاملة، تبدأ بالتعاطي الايجابي مع ملفات التعذيب وحقوق ضحاياه، وتتصل بالاوضاع المعاشية للمواطنين، حتى تصل الى استحقاقات الحقبة السوداء في ما يتعلق بحقوق السجناء السياسيين. ثالثها: قيام العائلة الحاكمة ببعض الخطوات لاعادة الثقة مع المواطنين، في مقدمتها وقف الاتصالات مع الكيان الاسرائيلي ورموزه لان الاستمرار في ذلك المسار يعتبر استفزازا للمشاعر الشعبية والوطنية، ووقف التجنيس السياسي الذي اصبح مصدر اضطراب امني واجتماعي، وادى الى احتقان شعبي غير مسبوق، ومواجهات بين المستوطنين الجدد والمواطنين البحرينيين في عدد من المناطق. رابعها: اعادة النظر في توزيع الاراضي والابتعاد عن المحسوبية والفساد في ذلك المجال. خامسها: العودة الى بدايات الصراع السياسي لاستحضار الطلب الرئيسي للمعارضة، وهو تطوير الاوضاع السياسية بشكل يعيد الثقة للمواطنين الذين يئسوا من امكان الاصلاح في ظل النظام السياسي القائم. مطلوب ايضا استيعاب حقيقة اخرى وهي ان المزايدات الاعلامية للتضليل والتشويش لا يمكن ان تؤدي الى تطور الاوضاع او استقرار الامن والوئام الوطني. كما ان الحديث الاعلامي عن 'الديمقراطية' بدون ان تكون لها مصاديق واقعية كالتبادل على السلطة واحترام الحريات العامة والرقابة الحقيقية والمحاسبة، لن يحقق الوئام والتفاهم. كما ان الانتخابات وحدها لا تعني وجود الديمقراطية، وكثيرا ما اشار المفكرون المحسوبون على المعارضة الى 'انتخابات بدون ديمقراطية' لتأكيد حقيقة ان للممارسة الديمقراطية روحا متحركة لها آثارها الايجابية على معنويات الجماهير التي تمارس دورها بأمل ورغبة في التطوير والاصلاح. فلا جدوى من الانتخابات اذا كانت ستؤدي الى قيام مجالس صورية لا تمتلك حق التشريع او الرقابة او المحاسبة، ولا أمل في تطوير حقوق الانسان اذا بقيت زنزانات التعذيب مكتظة بسجناء الرأي ولا أمن للنشطاء اذا رأوا ان معذبيهم يحظون بحماية رسمية وان تصرفاتهم مع سجناء الرأي غير محكومة بقيم العدل والاحترام وتقديس النفس البشرية وكرامتها. مطلوب ثورة داخلية في نفوس من يمسكون بتلابيب السلطة، قبل ان يحدث اصلاح حقيقي يؤدي الى الديمقراطية ويحترم حقوق الانسان.

**بقلم د. سعيد الشهابي**

## فضيحة جديدة لجهاز الأمن الوطني : ماو و شخاخيط !

أكثر من نصف مليار دينار هي نصيب الأجهزة العسكرية و الأمنية الأربعة في البحرين. أي ما يعادل حوالي 28% من ميزانية الدولة هذا عدا عن موازنة نفقة المشاريع السرية المعدة لشراء أسلحة و ذخائر للقوات الأمنية و تبلغ حصة جهاز الأمن الوطني من أموال النفط أكثر من ثلاث مائة و ستين الف دينار . و يتوقع الناس في البحرين أن يكون العائد من هذه الأموال نافعا و مفيدا بد أن الكثير منهم لا يثقون أساسا في حيادية الأجهزة الأمنية و التزامها بالقانون.

فعليا فإن جهاز الأمن الوطني كما يقول العديد من المراقبين يمثل نسخة طبق الأصل من جهاز أمن الدولة الذي كان قائما طوال ثلاثين عاما و عندما اجتمع رئيس جهاز الأمن الوطني الجديد الشيخ خليفة بن عبدالله آل خليفة ببعض الشخصيات المعارضة في لندن قبيل تعينه مطلع هذا العام أكد الشيخ خليفة للمعارضين رغبته الشديدة في تطهير جهاز الأمن الوطني و تشديد قبضة حقوق الإنسان فيه و منع التعذيب الممارس من قبل عناصر جهاز الأمن الوطني. كانت الصدمة كبيرة جدا لهؤلاء المعارضين إذ لم تتوقف حملات الاعتقالات لناشطين معارضين يحسبون على حركة حق و مركز البحرين لحقوق الإنسان.

و يشير العديد هنا إلى تورط جهاز الأمن الوطني في الكثير من الفضائح الأمنية منها إنشاء ميلشات مدنية مسلحة تقوم بمهاجمة الاحتجاجات السلمية و منها فضيحة مقتل الشرطي ماجد بخش كما يشرون عادة إلى تورط وزير الديوان الملكي في توجيه تعليمات خاصة لمواجهة التيارات السياسية المعارضة. و إزاء تزايد حجم الفضائح الأمنية و تصاعد وتيرة تقارير المنظمات الحقوقية وجدت حكومة البحرين نفسها أمام ضغط رأي عام محلي و دولي تصاعدت قوته عندما تفجرت قضية التجنيس السياسي في مدينة حمد و ما تلاها من تقارب بين السنة و الشيعة بشكل غير مسبوق.

طوال الشهر المنصرم كان جهاز الأمن الوطني يعد لقضية يعيد فيها الاعتبار لموقع حكومة البحرين أمام المنظمات و الجهات الضاغطة من جهة و أمام الرأي العام المحلي الذي أخذ في التململ و التصعيد في عدد من الملفات. ابتدأ الجهاز مهامه بمطالبة النائب في البرلمان جاسم السعيدي السفير البريطاني بتقديم تقرير عن نشاط بعض المعارضين في لندن و طالب السلطات البريطانية بإسقاط اللجوء السياسي عنهم وقتها لم يكن ظاهرا للعيان ما يمكن أن يظهر لاحقا لكنه و بحسب البعض كان متوقعا أن يحدث شيء ما. العقلية الأمنية التي تحرك جهاز الأمن الوطني تقوم على فكرة خلق وهم الخوف و المطاردة عند الناس و هذا لا يتم إلا عبر توفير رهائن سياسيين يمكن التفاوض حولهم مع جهات المعارضة فمنذ تأسيس هذا الجهاز في الام 2004 و سجون البحرين لا تخلو من معتقلين سياسيين بتهم أمنية و جنائية مفبركة. لذا لا تخلو الأدراج السلفي لمكاتب ضباط جهاز الأمن الوطني من تقارير خاصة بكل الشخصيات السياسية و الناشطة تنظر الوقت المناسب لتطبيقها على أرض الواقع متى ما دعت الحاجة إليها و تحت حجج عديدة.

وفق هذا الإيقاع قام جهاز الأمن الوطني بنشر خبر اكتشافه خلية إرهابية تقوده شخصيات مقيمة في لندن تستهدف التخريب وزعزعة الأمن المحلي و قامت أجهزة الإعلام بتعميم الخبر على وكالات الأنباء العالمية و بالفعل حظي الخبر باهتمام جيد و كاد أن يكون خبرا مهما لولا أحداث غزة التي فاجأت السلطات الأمنية البحرينية حيث حولت أنظار الإعلام بعيدا جدا و لم يعد بالإمكان الاستفادة كثيرا من التغطية الإعلامية و بالتالي يمكن الذهاب إلى الفشل في الاستخدام السياسي الخارجي. عندها أمر جهاز الأمن الوطني وسائل الإعلام المحلية بعرض فيلم مجهول الإنتاج و الإخراج يعرض فيه اعترافات أعضاء الخلية الإرهابية.

الاعترافات جاءت باهتة جدا و مخجلة أكثر من المتوقع فهؤلاء الأعضاء في الخلية لا يكادون التميز بين الكبريت و المواد المتفجرة الأخرى فأقصى ما يعرفونه هو الصوت الضخم الذي يمكن أن يصدر من تلك العبوات و القنابل و لم يكن الرأي العام يصدقها جملة و تفصيلا ، فضلا عن تعارض الشهادات مع بعضها البعض و استحالة حدوث بعضها. أنابيب النحاس " الماو بالجهة المحلية) و أعواد الثقاب ( الشخاطيط) هي جل ما يعرفه أعضاء الخلية الإرهابية أما العبوات الزرقاء فإمكان أي فرد أن يحصل عليها من الانترنت و بتفاصيل أكثر من التي عرضها الفيلم.

لم تكاد هذه الفضيحة تتواري حتى أصدر جهاز الأمن الوطني قرارا يقضي بنشر صور المعتقلين و أسمائهم في الصحف المحلية في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف لحقوق الإنسان و لقانون العقوبات البحريني الذي يحظر نشر صور و أسماء المتهمين قبل صدور حكم قضائي بحقهم، فخلق لنفسه فضيحة أكبر من الفضيحة الأولى.

تحيل هذه الفضيحة إلى ازدواجية واضحة في تعامل جهاز الأمن الوطني مع قضايا أمنية من هذا النوع فهناك أكثر من قضية خاصة بخلايا و أشخاص لهم علاقة بتنظيم القاعدة لم يذكرها الإعلام المحلي لأنها تمس الطائفة السنية و بعض تلك القضايا ضبطت فيها أسلحة غير مرخصة و تحويلات مالية إلى تنظيم القاعدة في العراق.

لقد عكست هذه الفضيحة بعضا من التداخل بين السلطات التي يفترض أن تكون مستقلة عن بعضها كما عكست جانبا مهما من كيفية إدارة الدولة و قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ رغباتها. والقضية الآن برسم قوى المعارضة وقدرتها على إدارة هذا الملف فالحكومة لم تعد تقوى على تبرير ما فعلته و ما جنته من فضائح بالجملة في قضية واحدة. ربما كانت مداخلة كتلة الوفاق في مجلس النواب اليوم بداية لتصحيح العلاقة مع الحكومة و جعلها علاقة أنداد و علاقة أصحاب قوة في الحق.

**بقلم عباس المرشد**

# من يأمــن فـــي هذا الوطن؟

**عبدالجليل السنكيس**
**19 أكتوبر 2008م**

كنت من ضمن الحضور لمحكمة الإستئناف في قضية ضحايا مسرحية ديسمبر الماضي التي ترأسها يوم أمس قاضي القضايا العمالية، بمساعدة إثنين من المصريين بتاع "أسكت"، الذي بدأ أحدهم بالإيعاز للشرطي بأن يخرج كل من يحدث صوتاً من الحضور، دون أن يرجع في ذلك لإذن القاضي. ورأيت بأم عيني، كيف يقضي القاضي على شهادة الشهود: يقضمها، يبعثرها، يجعلها هباءً منثورا، وهكذا دور القضاة في القضايا السياسية، وأنى لهم غير هذا الدور.

الشاهد يقول بأنه سمع حسن يصرخ ويأن في زنزانته في وكر التعذيب في التحقيقات، القاضي يقول (يحقق): أنت سمعت، ولكنك لم ترى. وهناك فرق بين من سمع ورأى. القاضي يسأل الشاهد: كيف عرفت ذلك. قال الشاهد: كنت معتقلاً معهم لفترة. القاضي: هل تعرضت للتعذيب؟ الشاهد: نعم.. تعليق، صعق كهربائي، ضرب. شاهد آخر يقول بأن عيسى جيئ به وإثنان يساعدناه على المشي،حيث لا يستطيع المشي بسبب التعذيب. القاضي يحقق مع الشاهد: كيف حكمت ان ذلك بسبب تعرضه للتعذيب؟ يمكن طايح، أو متعور وما يقدر يمشي!!!.

شاهد ثالث يقول رأيت ناجي في الممرات، وهو مصمد العينين، وليس عليه سوى فانيلا أثناء فصل الشتاء القارص. في التوقيف (وكر التعذيب) يوميا ولمدة 13 يوم، كان يؤخذ ناجي ليلاً، وكنت أسمع صوته وهو يصرخ. رأيته ذات مرة وهو ملقى على الأرض، وأحد أفراد قوات الشغب- ضخم الجثة- يضع رجله على صدره، وهو لا يستطيع التنفس. معذب التحقيقات ينظر إلى ناجي.. يأكل المكسرات ويرمي قشرها عليه!!.

شاهد رابع يقول: رأيت عيسى معلقاً، والدم على أكتافه، ويصعق بالكهرباء. رأيت ميثم والدم على جسمه ويهلوس، بعد رجوعه الساعة الرابعة فجراً وقد أخذ الساعة 12 ليلاً.ويواصل نفس الشاهد: وأنا في طريقي للحمام، سمعت حسن يصرخ وهم يضربونه. وفي مكاتب التحقيقات، رأيت محمد مرمياً على الأرض، مقيداً بالأفكري "القيد الحديدي"، ويضرب المعذبون على رأسه.

هذه بعض شهادات الشهود..القاضي، كان يختصر تلك الشهادات يشوش الشهود،ويذكرهم بين الفينة والأخرى بأنهم على اليمين. وهل بقى شك في حيادية القاضي والقضاء، الحكم معروف مسبقاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

في الجلسة السابقة، طلب المحامون عرض قرص مدمج في هذه الجلسة. لم يتم تجهيز الصالة بما يضمن عرض الفيلم الذي يوضح بعض لمحات التعذيب للمعتقلين. يأتي ذلك ضمن اللعب بالزمن وتطويل بقاء النشطاء داخل السجن في محاولة لكسر إرادتهم. القضاة، قبل إنهاء الجلسة وتأجيلها لـ 23 من نوفمبر القادم، سألوا المحالمين: ماذا تريدون أيضاً. المحامون ردوا: نريد أن نقدم مرفعات، فتم إعلان التأجيل. أحد أعضاء هيئة الدفاع يقول وهو خارج من المحكمة: "ما دام هذا جو المحكمة.. لا تترجون خير..لا تترجون خير"!!!

في خارج المحاكمة، لوحظ وجود الجلادين المجالي والفضالة، في لباس مهندم يغطي حيوان شرس، حيث عرف هذين المعذبين في تفننهما في إذاقة النشطاء والمدافعين عن الحقوق صنوف العذاب والمهانة. وليس بغريب أن يقوم أفراد الجهاز الأمني البحريني بهذه الممارسات، حيث كانت له اليد الطولى طوال التاريخ، في تحريك الأوضاع السياسية بعناوين مختلفة.

لم تفارق فكرة المسرحيات "الأمنية" أبناء شعب البحرين، وخصوصاً بعد الإنقلاب الأول على الدستور الشرعي لعام 1973م، فلقد أعتاد الأحرار من أوال أن يكون في كل "ديسمبر الأمن في خطر". وكان جهاز هندرسون السيئ الصيت، يواظب على أن يستغل عقدة النظام وأزمة الثقة بالشعب التي يعيشها منذ مقدمه، ليعلن عن وجود محاولات انقلاب، واكتشاف خلايا ارهابية، والعثور على أسلحة في البر والبحر، وهكذا، ليسمح له، وتعبيراً عن ذلك الخوف وتلك العقدة، بعمل اللازم لحماية العرش، والقضاء على أي محاولة للإنقلاب على الشرعية!. هكذا، منح النظام المتسلط، ومنح جهاز أمن هندرسون لنفسه الصلاحيات المطلقة التي لا يجرء أحداً، مهما كان على تعديها. وكل مايصدر من هذا الجهاز، هو وحي لا يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه. وكانت جميع الأجهزة تسخر لإرادة هندرسون ومن يقوم مقامه، بما فيها رأس النظام. فما يقرره جهاز "إرهاب الدولة"، من سيناريوهات، ومن ضحايا، ومخلفات، ومخرجات لمسرحياتهم، كانت أجهزة الدولة مرغمة على التناغم والتعاطي- كالممثلين الكومبارس الذين يعملون ما يؤمرون- دون أي تدقيق أو مراجعة أو إعادة نظر.

وحتى يضمن جهاز "هندرسون الإرهابي" استمرار قبضته وسيطرته وحظوة كلمته وقراره، لم تكد تنتهي فصول مسرحية، حتى تتبعها مسرحية أخرى. ومن يذكر من الأخوة ما يقوم به جهاز إرهاب الدولة في السبعينات، والثمانينات والتسعينات، يستطيع أن يروي لنا الكثير. وما أحوجنا لتوثيق تلك الأحداث بشيء من التفصيل والعمق.

في بداية العهد الجديد، وليس بجديد، كان لابد من تغيير التكتيك ليتحول من القمع الحديدي الإقصائي والإستبدادي الى أسلوب الإحتواء والتخدير، فيما تجري مشاريع استلاب الإرادة عبر الميثاق المشئوم، تبعته قوانين شرعنة تهميش الإرادة وحماية الجلادين، وتكميم الأفواه، ثم تلا ذلك دستور الشيخ حمد الذي فرضه بشكل أحادي على شعب البحرين، ومن ثم مفرزات تلك الوثيقة من مجالس بصامة، تقر ولا تشرع، تصرخ ولا تمنع أذى، ولا تتحرك إلا وفق إرادة الدوابين. أصدرت هذه المجالس القوانين التعسفية التي تقنن للسلطات الأمنية أداءها وعملها المستهدف للنشطاء والمدافعين عن الحقوق والمؤسسات الفاعلة فيه. فكان قانون الجمعيات السياسية، وقانون التجمعات، وقانون الإرهاب، وقانون المفرقعات، وغيرها من القوانين التي لا تزيد الجهاز الأمني إلا قبضة.

بدأت المسرحيات القديمة في عهد الشيخ حمد، بقتل الشاب الشهيد علي جاسم، واستخدام حرق سيارة الشرطة كطعم لإعتقال الوجبة الأولى من النشطاء المعروفين والذين عرفوا بمعتقلي مسرحية أحداث ديسمبر، تلتها مسرحيتي حرق مزرعة عطية الله والإعتداء على سيارة الميليشسيا ومقتل بخش –أحد أفرادها من الجنسية الباكستانية، في قرى المنطقة الغربية وتحديداً كرزكان. تلى ذلك مسرحية الأعتداء على سيارة رجل المخابرات في سار واعتقال الثلة الشابة من تلك القرية الآمنة، ثم مسرحية حرق الكراج في السهلة وما تبعها من مداهمات في بيوت قرية السهلة، ومن ثم مسرحية حادث المعامير وتفجير السيلندر في سيارة. أما المسرحية الأخيرة، والتي تستهدف قرية الدمستان، والتي جاء إخراجها من خلال الإعتداء على سيارة مدنية والمنزل المهجور الذي يحوي بعض الإطارات الكبيرة والقنينات الفارغة.

الوثيقة التي عرضها فريق الدفاع عن معتقلي كرزكان، الذين يذوقون أنواع التعذيب والمهانة في وكر التعذيب في التحقيقات نكاية بهم، تثبت بأن أحد أفراد ميليشيا السلطة المسلحين "ماجد أصغر بخش" قد مات قبل خمسة شهور من تاريخ المسرحية، ودلل على ذلك عدم وجود جثته في البحرين ليتم تشريحها وتحديد سبب الوفاة وتاريخه. كما يدلل على ذلك اختفاء السيارة المحروقة التي كان يستقلها بخش ورفاقه، والتي ستوضح كيفية مقتله، إن كان قتل في تلك الليلة وفي تلك المنطقة، ناهيك عن التناقضات في تصريحات المسئولين، وعائلة بخش وغيره.

إن وثيقة "بخش" تثبت مرة بعد أخرى ضعف السيناريوهات التي يخرجها جهاز هندرسون السيء الصيت، وتذكرنا بمسرحية مصنع الملوتوف في بني جمرة الذي كشف لاحقا بأنه مرزعة خاوية فيها قرد وحمار.
إن ما يمكن استنتاجه بأن مادام النظام مستمر في التعاطي مع الشعب بعقلية أزمة الثقة التي يعيشها هو لوحده، ومطلق العنان لوحوش رجالات هندرسون- لا أبقاه الله- لخلق المسرحيات الأمنية والتفنن في تعذيب النشطاء والمدافعين عن الحقوق والمطالبين بحياة حرة كريمة، فإن حالة اللاستقرار ستستمر وتتواصل، وحالة الغليان سيزداد والغضب سيتعاظم، وحينها لن يفيده المرتزقة الذين أتى بهم من كل حدب وصوب، وعلى الظالم "الطاغية" تدور الدوائر.

# أما آن لمزاعم الخطط الا نقلابية ان تنتهي ايها الطغاة المهووسون؟

مرة أخرى ترتكب العائلة الخليفية جريمة بشعة اخرى باتهام فئة من اهل البحرين بالتآمر ضد حكمها المهتريء.وتتكرر المأساة التي بدأت فصولها المعاصرة في ديسمبر 1981 وتكررت بعد عامين من ذلك. قافلة اخرى من الأبرياء تساق الى زنزانات التعذيب الخليفية التي ترتكب فيها أبشع الجرائم ويسام فيها الأحرار سوء العذاب.

ومهما ادعت السلطات الخليفية الاجرامية فان الجريمة الاخيرة تؤكد حقيقة مهمة وهي فشل قوات الاحتلال الخليفية في إخماد صوت المعارضة للحكم التوارثي الاستبدادي، سياسيا وأمنيا، برغم كافة وسائل التضليل التي تمارسها بدون توقف، وتنفق اموال الشعب لشراء الاقلام والضمائر والمواقف. ولا فما معنى تكرر "محاولات اسقاط النظام" في شهر ديسمبر؟ فاما ان يكون النظام كاذبا، وهو الذي امتهن الكذب والبهتان والدعاوى الفارغة، واما ان يكون ذلك اعترافا رسميا بفشل آلة الدعاية الخليفية بان النظام آمن ومستقر. الامر المؤكد ان البحرين لم تشهد استقرارا حقيقيا منذ ان دنست العائلة الخليفية ارض البحرين الطاهرة، ولم يتمتع اهلها بخيراتها، وافتقدوا الامن والخير.

ثمة اسباب عديدة لتفسير المسرحية الاخيرة، وفي مقدمة هذه الاسباب حالة الحرج التي حاصرت العائلة الخليفية في إثر التظاهرات والاحتجاجات التي سبقت عيد الشهداء وتزامنت معه واعقبته. فقد عمت الاحتجاجات مناطق كثيرة من الديه والسنابس والدراز وبني جمرة وسترة والمالكية وكرزكان وابوصيبع وغيرها. وبرغم النشر الواسع لقوات الشغب وفرق الموت، والتهديد بالويل والثبور والاعتقال والتعذيب ومحاصرة المناطق المشتعلة، فقد نجح شباب البلاد في رفع اصواتهم عالية، وحاصروا آلة الدعاية الخاوية، وأسمعوا العالم استغاثاتهم، وأصلوا جزءا من آهات المعذبين الرازحين في قيود الاحتلال الخليفي الى الجهات الحقوقية الدولية. مرة آخرى، يصرخ الضمير البحراني من الا عماق احتجاجا على سياسات التطهير العرقي الذي تمارسه العائلة الخليفية ضد اهل البحري، وتنتهك بذلك التزاماتها وفق المواثيق الدولية بحمايتهم واحترام حقوقهم وهويتهم. لم ينجح آل خليفة هذه المرة في التعتيم الكامل على ما يجري في شوارع القرى والمدن، او في زنزانات التعذيب. كما لم ينجحوا في منع اصوات المعذبين من السجناء السياسيين من الوصول الى خارج الحدود، خصوصا المنظمات الحقوقية الدولية التي ما فتئت تصدر بياناتها تباعا وتشجب السياسات الحكومية القمعية ضد الأحرار والنشطاء. وازداد حرجها بشكل أكبر عندما فشلت محاولاتها قتل عيد الشهداء وعدما احيائه في موعه الثابت في السابع عشر من ديسمبر. فشل العائلة الخليفية في قتل عيد ا لشهداء وواده، كان من بين اهم العوامل التي دفعتها لارتكاب حماقة الادعاء بالمحاولة الانقلابية.

ضحايا التعذيب الخليفي هذه المرة اعتقلوا بشراسة ووحشية غير معهودة. فقد توجهت فرق الموت الخليفية بتوجيهات مباشرة من ديوان الشيخ حمد لمنازل البحرانيين، واعتدوا على سااكنيها وهتكوا حرمتها، وغابت عنهم الانسانية واصبحوا عبيدا للشبطان. فتعسا لهم وتبا لما ارتكبوه من جرائم وحماقات بحق الابرياء. وتتحدث الانباء عن موجه تعذيب شرسة لم يحدث لها مثيل من قبل،بأوامر مباشرة من جهاز الحكم الخليفي المقيت. وتباهى المعذبون هذه المرة باننهم يتمتعون بحماية رسمية عن المحاسبة والرقابة، وان احدا لا يستطيع الوصوال الهيم او ايذاءهم. كل ذلك ضمن التطمينات التي قدمها الشيخ حمد على للمعذبين وفرق الموت بدون قيد او شرط. واتضح للجميع مدى الخداع الذي يمارسه الحكم ضد اهل البحرين. لا أحد يصدق هذه الدعاوي، لاسباب عديدة، اولها انها متكررة وذات موضة قديمة ومملة، وثانيها انها عارية تماما منالصحبة، والثالثة انها بمثابة التصعيد ضد النشطاء من اهل البحرين، ومحاولة للتشويش على العلاقات التي تربط العائلة الخليفية بالنظام الصهيوني في فلسطين، وعنوان للظلامة والاضطهاد الذ تمارسه العائلة الخليفية. هناك اذن ظروف صعبة تعيشها البلاد، خصوصا مع استمرار العقلية الامنية التيتخضع الجميع لحالة الشك والتدمير في نفوسالشباب.

لقد نجح شعب البحرين هذا العالم في ايصال ظلامته الى العالم، وأعاد الحيوية لحركته النضالية التاريخية التي كان النظام يتآمر من اجل وقفها واحتواء آثارها. واصبح واضحا امام المواطنين، على اختلاف قناعاتهم السياسية بضرورة التخندق في صف المعارضة، وان الوضع السياسي يزداد تأزما بسبب السياسات السلطوية. فالتجنيس بدأ ينعكس بشكل سلبي على المواطنين الذين شعروا بانه تهديد لهم جميعا على تعدد مذاهبهم وأعراقهم وقناعاتهم السياسية. فالاعتداء على اهل البحرين الاصليين (سنة وشيعة) اصبح ظاهرة متكررة ومؤذية حقا. ولازمة الاسكانية كشفت لهم مدى خطر ظاهرة سلب الاراضي من قبل الرموز الخليفية على اوضاتهم المعيشية وشحة السكن المتوفر للعائلات النائشة. واتضح للمواطنين ايضا ان نهب الثروات بدأ يحاصر حياتهم ويمنعهم من الشعور بالامن والاستقرار. واتضح لأهل البحرين كذلك ان عقود التعايش بين اهل البحرين على اساس من الاحترام المتبادل والتعاون والتقارب والتصاهر والتواصل، تشرف على النهاية في ظل السياسات الخليفية الهادفة للتفتيت والتشطير المجتمعي. ولم يعد خافيا خطر سياسات التمييزعلى تماسك اللحمة الوطنية والحب المتبادل.

ونحن على اعتاب عام ميلادي جديد، جدير بالجميع وقفة متأملة لاعادة النظر في الموقف المطلوب ازاءالسياسات الخليفية خصوصا في ابعادها الامنية والمعيشية، وفي اطار اصرارها على التطبيع مع الكيان الاسرائيلي برغم معارضة البحرانيين لذلك. وها نحن نستقبل عاما هجريا جديدا لنعيش معه، هو الآخر، مواقف مسؤولة في التعاطي مع الظواهر التاريخية ذات الصلة بالحياة اليومية لأهل البحرين. فغالبية أهل البحرين يستعدون لإحياء ذكرى استشهاد الامام الحسين بن علي عليه السلام وأهل بيته في معركة الكرامة والحرية. انها ذكرى عزيزة طالما وقف البحرانيون، شيعة وسنة، ازاءها مواقف مشتركة تتسم بالمسؤولية والتقدير والاعتزاز. انهم يستلهمون منها معاني الاباء، ويستحضرون مواقف البطولة والشهامة، وتحدي الحكم التوارثي الاستبدادي، والاستخفاف بأساليب التشويش والتضليل والاستغباء. ذكرى العاشواء، بالنسبة لهم، محطة اخرى، بعد عيد الشهداء، للتزود بمستلزمات النضال والجهادل والاستبسال، بالاعتماد على "الشهادة" سلاحا ضد الظلم الذي يمارسه الطغاة الذين يتوارثون الحكم ويرفضون الاعتراف بالوجود الانساني للشعوب. يقفون صفا واحدا امام الشهداء ليقرأوا حياتهم الحافلة بالبطولة والإباء، ويحيوا ذكراهم راغبين في استلهام الدروس والعبر من حياة الكرامة والاباء، ليستقووا به في جهادهم المتواصل ضد عدو شرس يعود بجذوره الى النظام اليزيدي المقيت، ولا يقل عنه فتكاوانتهاكا للحرمات وسفكا للدماء. انهم يعلنون مجددا انهم حسينيون صامدون بوجه اليزيديين، ويرسمون بالدم خطوط المفاصلة بين الحق الذي يمثله الحسين واصحابه ومبادئه، والباطل اليزيدي المقيت الذي لا يستحق البقاء، بل هو محكوم بالفناء والموت.

**أحد الرهائن وهو يقرأ ما كتبه الجلادون له في مسرحية الخلية**

## يد الله فوق أيديهم — البقية من صفحة 1

العزائية، وهم يعلمون ان الخليفيين يخططون للقضاء التدريجي على هذه المواكب التي تروج لقيم الحرية والعزة والكرامة. فاذا كانوا قد منعوا في مواكب عزاء 1965 هتافات من نوع "اللي يريد احقوق لازم تضحية" فانهم يسعون لمنع رفع الهتافات الحسينية من نوع "هيهات منا الذلة" او التي تطالب بالافراج عن الاسرى، او محاكمة مرتكبي جرائم التعذيب، وقد بدأوا حملاتهم الحاقدة ضد الحسينيين بازالة السواد من مناطق عديدة، ويستعدون للمزيد من التنكيل واستهداف المواكب، والسعي لافراغها من مضمونها. بل انهم يحرفون الثقافة الشعبية التي تؤمن بالثورة الحسينية وانها استهدفت نظام الحكم الاموي التوارثي المستبد، وتسعى لترويج مقولات زائفة بان الحسين "لم يثر" ولم يكن مختارا للخروج ضد يزيد، و انما وجد نفسه محاصرا فاضطر للدفاع عن نفسه حتى استشهد مع ثلة من اهل بيته واصحابه. ان ثورة الحسين أقوى من تطمس معالمها محاولات تزييف التاريخ وقلب الحقائق على ايدي الطغاة والمستبدين والظالمين، وأعمق في الوجدان الشعبي من سياسات الترهيب التي تبدأ بمسرحيات هزيلة لا تختلف كثيرا عما كان ينسجه خيال ايان هندرسون وسواه من المعذبين والجلادين. فاذا كان الصف الايماني قد عانى من معاوية الأمرين، حيث ساق الابطال مثل حجر بن عدي وهاشم المرقال الى المقاصل، وأبعد صعصعة بن صوحان الى البحرين، ليؤكد ان سياسات القتل والابعاد معالم اساسية في المشروع الاموي ضد المعارضين، فان البحرانيين قد عانوا من عهد خليفة بن سلمان ما لا يحصى من الظلامات والقتل والتعذيب والابعاد. واذا كانت الصفوة الباقية من الايمانيين قد عانت أضعاف ذلك على ايدي يزيد الذي أوصل القمع والقتل الى مستويات غير مسبوقة بقتل حفيد رسول الله وأهل بيته، فان الطاغية الحالي في البحرين لا يقل اجراما عنه، واستهدافا للاحرار الرافضين للقمع والاستبداد.

انهم يتحدثون عن "مؤامرة" كبرى تستهدف نظام الحكم، ويمارسون أساليب قديمة في التصدي لهذه "المؤامرة" الوهمية التي تهدف لشرعنة الظلم والقمع والاعتقال والتعذيب. ويبالغون في طرح "ظلامتهم" فيشتكون الى مجلس الامن الدولي ويبعثون الوفود الى سوريا وايران والسعودية، كل ذلك لتبرير ارهابهم بحق ابناء البحرين. ولكن ليعلموا انهم انما ينفخون في بالونة هشة، سوف تنفجر وتصك اسماعهم، وتوقظ النائمين الذين تم تخديرهم بشعارات الاصلاح السياسي والديمقراطية حتى كادوا يصدقون ذلك. ورب ضارة نافعة، فقد استيقظ الكثيرون على الاصوات المزعجة والمقرفة التي رفعتها حتاجز كبار الخليفيين وكلابهم وعبيدهم، وادركوا ان عليهم الدفاع عن انفسهم، فكل بحراني شريف (شيعي او سني) مستهدف بالسياسات الخليفية الجائرة، وان عليهم جميعا التوحد من اجل اقامة نظام سياسي يعطي لكل مواطن صوته متساويا مع الآخرين، وحقوقه المشروعة بدون اجحاف او ظلم. لقد فشل الخليفيون هذه المرة، كما فشلوا في السابق، لان فصول المسرحية مفككه ولا يمكن الربط بينها بخيط واحد. فقد فشلوا اولا في التوقيت، ويبدو ان المستشارين الصهاينة تشوشوا في اصدار التوقيت فتزامن مع شن العدوان ضد الصهيوني ضد غزة، وبالتالي فلن يجديهم شيئا، وفشلوا في اقناع الرأي العام بان بضعة شباب يافعين قادرون على "اسقاط النظام"، فاصبحت محل ازدراء الناس واستخافهم. وفشلوا في اقناع السوريين بان الشباب الذين ذهب بعضهم للزيارة في موسم الصيف قد تدربوا بمنطقة "الحجيرة" فاتضح انها منطقة يرتادها الزوار لشراء الفواكه والخضار، ولا تصلح بأي شكل ان تصلح للتدريب العسكري. وفشلوا في وضع اليد على "المدرب" الذي لم يتوفر له اسم او شكل او صورة. وتواصل فشلهم الاخلاقي والانساني بمنع العائلات من زيارة ابنائهم المعتقلين فأدركت مدى التعذيب الذي مورس بحق هؤلاء الابرياء. وبلغ الفشل ذروته عندما اكتشف المحامون آثار التعذيب على ايدي الضحايا وارجلهم، وهو تعذيب مكثف جدا استمر خمسة ايام متواصلة، منذ اعتقالهم في 16 ديسمبر حتى عاينهم المحامون في 21 ديسمبر، فسجلوا طلبا بعرضهم على الطبيب الشرعي، لفحص الأجساد الممزقة التي عاينوا اجزاء صغيرة منها فهالهم ما شاهدوا.

أيها الحسينيون: لا تيأسوا، فاليزيديون مهزومون بعون الله، وتذكروا مصائب اخوانكم المعذبين، عندما تتذكرون ضحايا الارهاب الاموي، واياكم ان تخدعوا بشعارات البيت الخليفي وتهديداته، فان ما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر حيث أتى. واعلموا ان اخوانكم في المهاجر لن يألوا جهدا في تعرية هذا النظام الارهابي الفاشل، ولن ترهبهم التهديدات والمبالغات في ساقط الكلام وتافهه، فهم أصلب منهم عودا، وأشد إصرارا على مواصلة درب الآباء والاجداد الذين رفضوا الانحناء امام الاستبداد الخليفي وأصروا على مواجهته بدون خوف او وجل. لقد فشل الخليفيون في السابق، وسوف يفشلون اليوم وغدا، لان الظلم لا يدوم، والمظلوم من المؤمنين لا ينام على ضيم. عظم الله اجوركم بمصاب أبي عبد الله ومصاب الاحرار من اهله واصحابه والسائرين على نهجه، وانا لله وانا اليه راجعون.

## رسالة وطن

كُلُ عامٍ أنتَ يا شَيخَ الوفاءِ ... قَمرٌ يَنضحُ في أرضِ الولاءِ
كُلُ عامٍ شَعبُنا ينهلُ عِزاً ... مِنكَ والعِزُ سلاحُ العُظماءِ
كُلُ عامٍ تَحملُ الذكرى إلينا ... وطناً يكبرُ فينا بالبهاءِ
إيهِ يا جَمريُّ أنتَ الشعبُ لمّا ... يَمتطي صهوةَ عِزٍ وفِداءِ
إنكَ الشيخُ الذي ما بَاعَ يوماً ... وطنَ الشعبِ وأرضَ العُلماءِ
حَاولَ (الطاغوتُ) أنْ يغتالَ شَعباً ... فيكَ بالمكرِ وأشكالِ الدَهاءِ
حاولوا الترهيبَ والترغيبَ كيما ... تَترُكَ الدربَ وحقَ الفُقَراءِ
حاولوا أنْ يَنزَعوا البحرينَ حِقداً ... مِنكَ بالغَصبِ فعادوا بالهباءِ
كَبّلوا كفّكَ في السِجنِ ولكنْ ... ما استطاعوا سَجنَ قلبٍ مِنْ إباءِ
حاصروا مَنزلَكَ المَعمورَ فجراً ... كي تَبيعَ الشعبَ بَخساً في المَساءِ
سَاوَموا كفّكَ كي تُعطي ولاءً ... ليدِ (الذِئبِ) بذلِ الضُعفاءِ
وتَبيعَ الدّمَ بالذلِ رَخيصاً ... في مزادِ الظلمِ أو سُوقِ الجَزاءِ
ما دروا أنَّ يَدَ (العبّاسِ) كانتْ ... يدُكَ اليومَ بعزٍ كربلائي
فصَرختَ الآنَ في الأرضِ انفجاراً ... مثلَ بُركانِ بنارِ الكِبرياءِ
قُلتها بالرفضِ والصوتُ رُعودٌ ... وصُمودٌ من جِراحِ الشُرفاءِ
قلتها من دمِ هاني وهاني ... وحميدٍ وسعيدٍ بالوفاءِ
أبداً واللهِ يا (طاغوتَ) ظلمٍ ... لنْ نبيعَ اليومَ دمَ الشُهداءِ

أيها الحُكمُ استمعْ قَولاً سَديداً ... واصغِ للشعبِ بصدرِ الحُكماءِ
يَدُنا بالصدقِ قد مُدتْ إليكمْ ... نَحوَ إصلاحٍ وعَدلٍ ونَماءِ
إنهُ الشعبُ الذي قد قَامَ يوماً ... باحتضانٍ ناسياً جُرحَ الشَقاءِ
حينما استقبلكمْ بالوردِ حَبّاً ... في ثَرى (سِترةَ) أبانَ الرَخاءِ
يومَ أنْ جِئتمْ بمشروعِ صَلاحٍ ... قد حظى بالدعمِ من شَعبِ الإباءِ
معكمْ قد وقَفَ الشَعبُ بصدقٍ ... داعماً خُطواتَكم نحوَ البناءِ
بعدها صوّتَ في الميثاقِ نهجاً ... يبتغي الإصلاحَ سَعياً بالعطاءِ
وهو من صَوّتَ لاستقلالِ أرضي ... ضدَّ دعوى (الشاهِ) بعدَ الإنجلاءِ
وبذا ثبَّتَ حُكمَ الأرضِ فيكمْ ... ضارباً أسمى معاني الإنتماءِ
لكنْ اليومَ يُقاسي كُلَّ هَمٍ ... أسودٍ يبحثُ عن بعضِ ضِياءِ
أيُّ إصلاحٍ وهذا الشعبُ يَشقى ... من جَحيمِ الظلمِ في أرضِ الثَراءِ
أيّ إصلاحٍ وهذا الجُوعُ وحشٌ ... ينهشُ اليومَ بلحمِ الفُقراءِ
أيّ إصلاحٍ وهذا البحرُ نَهبٌ ... والأراضي في انتهابٍ واعتداءِ
أيُ إصلاحٍ وذا التمييزُ صَخرٌ ... رابضٌ فوقَ صدورِ الشُرفاءِ
أيُ إصلاحٍ وذا التجنيسُ ليلٌ ... ونَذيرٌ لخرابٍ وبَلاءِ
أيُ إصلاحٍ وذي السُلطةُ تَسعى ... لفسادٍ ورُجوعٍ للوراءِ
أيُ إصلاحٍ وكمْ قِيدَ شَبابٌ ... لسجونٍ وعذابٍ وعناءِ
أيها الحُكمُ أترضى برَصَاصٍ ... يَخرقُ اليومَ صدورَ الأبرياءِ
أوترضى ليدٍ من أجنبي ... حِينَ تَمتَدُّ إلى ضَربِ النِساءِ
أجَزاءُ المَرءِ في أرضِ أوالٍ ... أنْ يُداسَ اليومَ سَحقاً بالحِذاءِ
أيجوعُ الشعبُ بالفقرِ سِنيناً ... كي يَنالَ الخيرَ كُلُ الغُرباءِ
أو ترضى لهُ أنْ يُسلبَ حَقاً ... وحُقوقُ الشعبِ رَهنُ الأجراءِ
أمِنَ العَدلِ بأنْ يُحرمَ قُوتاً ... وبهِ يَنعمُ بطنُ الدُخلاءِ
أوهذا العدلُ والنِفطُ استلابٌ ... وكُنوزٌ في جيوبِ الوُزراءِ
أيها الحُكمُ فهذا الشعبُ صَوتٌ ... صَارخٌ بالظلمِ فاسمعْ للنِداءِ
إنْ أردتَ اليومَ إصلاحاً وعَدلاً ... أوقفِ التجنيسَ فوراً بانتهاءِ
واوفِ بالوعدِ الذي كُنتمْ وَعَدتُمْ ... واصلحِ الدستورَ إصلاحَ بنَاءِ
كُلُ هذا الشعبِ قد ضَجَّ بصوتٍ ... نفتدي البحرينَ حُبّاً بالدِماءِ

**للشاعر: ناصر زين**